قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٩ لسنة ٢٠١٣

بالموافقة على الخطابات المتبادلة والموقعة فى القاهرة

بتاريخى ٢٠١٣/٤/١٦ و٢٠١٣/٤/٢٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة أسبانيا ،

بشأن تعديل مذكرة التفاهم الموقعة بين الحكومتين

فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ الخاصة بالتعاون المالى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــــــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفـق على الخطابات المتبـادلة والموقـعـة فى القـاهرة بتـاريخى ٢٠١٣/٤/١٦ و٢٠١٣/٤/٢٣ بين حكومتى جمهـورية مصـر العربية ومملكة أسبانيا، بشأن تعـديل مذكرة التفـاهم الموقعـة بين الحكومتين فـى ٥ فبراير ٢٠٠٨ الخاصـة بالتعاون المالى، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ شعبان سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ١٦ يونيو سنة ٢٠١٣ م) .

محمد مرسى

خطابات متبادلة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة مملكة أسبانيا

بشأن تعديل مذكرة التفاهم

الموقعة فى ٥ فبراير ٢٠٠٨

الدكتور/ اشرف العربى

وزير التخطيط والتعاون الدولى

وزارة التخطيط والتعاون الدولى

القاهرة

معالى الوزير ،

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة التفاهم للتعاون المالى الموقعة فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ بين كل من وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الصناعة والسياحة والتجارة بمملكة أسبانيا ، والتى انتهت صلاحيتها فى ديسمبر ٢٠١٢ وتم مدها من الجانب الأسبانى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

نظراً للتعديلات التى طرأت على الصندوق الأسبانى لتدويل الشركات الأسبانية المنصوص عليها بخطاب المدير العام للتجارة والاستثمار الأسبانى المؤرخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، اتفق الطرفان على تعديل مذكرة التفاهم سالفة الذكر كما يلى :

التسهيلات النمطية الميسرة للمشروعات الكبيرة الواردة بالفقرة الفرعية (١) من المادة الأولى يتم استخدامها كقاعدة عامة من خلال قروض ميسرة (١٠٠٪) بعنصر تيسير يبلغ (٣٥٪)، ويمكن فى حالات معينة استخدام القروض المختلطة[١] ، يقدر الرصيد بمبلغ ٢٩٥ مليون يورو (١٢٥ مليون يورو مبلغ متبقٍ من مذكرة التفاهم السابقة لعام ١٩٩٨ بالإضافة إلى ١٧٠ مليون يورو من مذكرة ٢٠٠٨).

عدم إتاحة التسهيلات الميسرة غير المقيدة الواردة بالفقرة الفرعية (٣) من المادة الأولى.

عدم إتاحة المنح مثل تلك التى تضمنتها مذكرة التفاهم بالفقرة الفرعية (٤) من المادة الأولى. يمكن بدلاً عن ذلك، تمويل دراسات الجدوى والمساعدات الفنية بقروض تجارية أو تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة بعض الشىء وفقًا لترتيبات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المتفق عليها (خط ائتمان لتمويل دراسات الجدوى والاستشارات الهندسية والمساعدة الفنية).

مد العمل بمذكرة التفاهم المذكورة عاليه المتضمن بالخطابات المتبادلة بين الطرفين يدخل حيز النفاذ بمجرد اكتمال الإجراءات القانونية المصرية اللازمة فى هذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

السفير الأسبانى

فيديل سينداجورتا

---

(١) القرض المختلط هو خليط من القرض الميسر من صندوق تدويل الشركات (FIEM) وقرض تجارى بحيث يكون الحد الأدنى لعنصر التيسير (٣٥٪).

السيد السفير/ فيديل سينداجورتا

سفير أسبانيا

سفارة أسبانيا

القاهرة، مصر

أتشرف بالإفادة أننى استلمت كتابكم المؤرخ والذى نصه كما يلى :

معالى الوزير ،

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة التفاهم للتعاون المالى الموقعة فى ٥ فبراير ٢٠٠٨ بين كل من وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية ووزارة الصناعة والسياحة والتجارة بمملكة أسبانيا ، والتى انتهت صلاحيتها فى ديسمبر ٢٠١٢ وتم مدها من الجانب الأسبانى حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

نظراً للتعديلات التى طرأت على الصندوق الأسبانى لتدويل الشركات الأسبانية المنصوص عليها بخطاب المدير العام للتجارة والاستثمار الأسبانى المؤرخ ١٩ نوفمبر ٢٠١٢،

اتفق الطرفان على تعديل مذكرة التفاهم سالفة الذكر كما يلى :

التسهيلات النمطية الميسرة للمشروعات الكبيرة الواردة بالفقرة الفرعية (١) من المادة الأولى يتم استخدامها كقاعدة عامة من خلال قروض ميسرة (١٠٠٪) بعنصر تيسير يبلغ (٣٥٪)، ويمكن فى حالات معينة استخدام القروض المختلطة[١] ، يقدر الرصيد بمبلغ ٢٩٥ مليون يورو (١٢٥ مليون يورو مبلغ متبقٍ من مذكرة التفاهم السابقة لعام ١٩٩٨ بالإضافة إلى ١٧٠ مليون يورو من مذكرة ٢٠٠٨).

عدم إتاحة التسهيلات الميسرة غير المقيدة الواردة بالفقرة الفرعية (٣) من المادة الأولى.

(١) القرض المختلط هو خليط من القرض الميسر من صندوق تدويل الشركات (FIEM) وقرض تجارى بحيث يكون الحد الأدنى لعنصر التيسير (٣٥٪).

عدم إتاحة المنح مثل تلك التى تضمنتها مذكرة التفاهم بالفقرة الفرعية (٤) من المادة الأولى . يمكن بدلاً عن ذلك، تمويل دراسات الجدوى والمساعدات الفنية بقروض تجارية أو تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة بعض الشىء وفقًا لترتيبات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية المتفق عليها (خط ائتمان لتمويل دراسات الجدوى والاستشارات الهندسية والمساعدة الفنية).

مد العمل بمذكرة التفاهم المذكورة عاليه المتضمن بالخطابات المتبادلة بين الطرفين يدخل حيز النفاذ بمجرد اكتمال الإجراءات القانونية المصرية اللازمة فى هذا الخصوص .

وفى هذا الخصوص ، أود أن أؤكد لكم موافقة حكومة جمهورية مصر العربية على المد بالشروط المذكورة عاليه .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام ،،،

د/ أشرف العربى

وزير التخطيط والتعاون الدولى